



دليل بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، مُوجَّه إلى ممارسي العدالة الجنائية

النميطة ١٢

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

دليل بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، مُوجَّه إلى ممارسي العدالة الجنائية

النمطة ١٢:

حماية ومساعدة الضحايا-الشهود
في قضايا الاتجار بالأشخاص



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٠

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمَّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت موضع استخدام رسمي وقت جمع البيانات ذات الصلة.

وهذا المنشور صادر دون تنقيح رسمي.

النميطة ١٢ : حماية ومساعدة الضحايا-الشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص

الأهداف

عند إكمال هذه النميطة سيكون المستخدمون قادرين على ما يلي:

- الإحاطة بمفهوم حماية الشهود في نظام العدالة الجنائية وأهميته في قضايا الاتجار بالأشخاص؛
- فهم ضرورة حماية الضحايا في قضايا الاتجار بالأشخاص؛
- استذكار تدابير الحماية الملائمة التي ينبغي إرساؤها للضحايا-الشهود في كل مرحلة من مراحل عملية العدالة الجنائية؛
- وصف دور كل مدير من مدراء العدالة الجنائية في ضمان حماية الضحايا-الشهود.

مقدمة

حماية الشهود مصطلح لا يسهل تعريفه بدقة. وقد يفهمه كل شخص بطريقة مختلفة. ويزداد هذا الفهم تعقيداً بسبب اختلاف اللوائح والممارسات فيما بين الولايات القضائية. ولأغراض هذه النميطة، تعني حماية الشهود ما يلي:

حماية الشهود هي أي شكل من أشكال الحماية الجسدية التي تقدم للشاهد أو المبلِّغ أو أي جهة تعنى بتوفير معلومات حيوية (ضد جماعة أو شبكة أو أنشطة إجرامية) يمكن أن تؤدي إلى إطلاق عملية من عمليات العدالة الجنائية ضد هذه الجماعة أو الشبكة بهدف تفكيكها. ويمكن أن تشمل الحماية على سبيل المثال لا الحصر الحماية التي توفرها الشرطة والحماية القضائية أثناء مرحلة التحقيق والمحاكمة التي تمر بهما أي قضية، وقد تتسع لتصبح برنامجاً كاملاً لحماية الشهود يشمل نقل الشاهد أو المبلِّغ إلى مكان مختلف مع تغيير هويته والمعلومات الحيوية الخاصة به.

ورغم أنه لا ينبغي استبعاد استخدام مخططات الحماية الكاملة للشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص، أثبتت التجارب العالمية أن تطبيقها سيكون على الأرجح محدوداً للغاية. وتوضح هذه النميطة مسألة النظر في وضع برامج الحماية الكاملة للشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص، لكنها تشدد بقدر أكبر على الأشكال الأخرى لحماية الشهود.

اتفاقية الجريمة المنظمة

المادة ٢٤ من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تقضي بأن تتخذ كل دولة طرف "تدابير ملائمة في حدود إمكانياتها لتوفير حماية فعّالة للشهود الذين يدلون في الإجراءات الجنائية بشهادة..."، "وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم."

وتقضي المادة ٢٥ من الاتفاقية بأن "تتخذ كل دولة طرف تدابير ملائمة في حدود إمكانياتها لتوفير المساعدة والحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص،" خصوصاً في حالات تعرضهم للتهديد بالانتقام أو للترهيب."

وبالتالي، توسع الاتفاقية نطاق حماية الشهود في الحالات المناسبة لتشمل أقارب الشهود أو سائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم. وتشمل أيضاً جميع الشهود، وليس فقط الشهود من الضحايا. وتقرّ الاتفاقية أيضاً بحاجة الضحايا إلى المساعدة والحماية فضلاً عن دورهم كشهود. وبعبارة أخرى، فإن الاتفاقية تقضي بتقديم الدعم والحماية للضحايا سواء أكانوا أم لم يكونوا شهوداً في القضية. وقد يساعد تقديم الدعم للضحايا، الذين لا يرغبون في البداية في تقديم شهادتهم، في تشجيعهم على أن يصبحوا شهوداً في وقت ما خلال العملية.

وتقضي المادة ٦ من بروتوكول الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الجريمة المنظمة بأن تحرص كل دولة طرف على صون الحرمة الشخصية لضحايا الاتجار بالأشخاص وهويتهم، بوسائل جعل الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك الاتجار سرية. كما تقضي بأن تكفل تقديم طائفة واسعة من الدعم في الحالات التي تقتضي ذلك، ومنها مثلاً:

(أ) معلومات عن الإجراءات القضائية والإدارية ذات الصلة؛

(ب) مساعدات لتمكينهم من عرض آرائهم وشواغلهم وأخذها بعين الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات الجنائية ضد الجناة، بما لا يمس بحقوق الدفاع.

كما يسلم بروتوكول الاتجار بالأشخاص بالحاجة إلى تدابير تتيح التعافي الجسدي والنفساني والاجتماعي لضحايا الاتجار بالأشخاص. ويوصى، عند تقديم تلك المساعدات، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات ذات الصلة وغيرها من عناصر المجتمع المدني.

وتشمل التدابير، في الحالات التي تقتضي ذلك، توفير ما يلي:

(أ) السكن اللائق؛

(ب) المشورة والمعلومات، خصوصاً فيما يتعلق بحقوقهم القانونية، بلغة يمكن لضحايا الاتجار بالأشخاص فهمها؛

(ج) المساعدة الطبية والنفسانية والمادية؛

(د) فرص العمل والتعليم والتدريب.

الرجاء النظر في كيفية تناول التشيعات الوطنية في ولايتك القضائية لحماية الشهود ومساعدة الضحايا وحمايتهم.

الشاغل الأساسي للجميع في عملية العدالة الجنائية هو أن يبدي الشخص، أكان شاهداً أو ضحية أو غير ذلك، أكبر قدر ممكن من التعاون في عملية العدالة الجنائية. ويتزايد احتمال حجب هذا التعاون كلما تناقصت فعالية حماية الشهود.

وحماية الشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص نهج ذو مسارين أولهما تأمين السلامة الجسدية للشاهد وثانيهما تقديم المساعدة والحماية حسب الاقتضاء. ويتمثل الهدف العام لهذا النهج في رفع احتمال تعاون الشاهد إلى الحد الأقصى وضمان أن يكون التعاون من أفضل نوعية ممكنة.

وللاتجار بالبشر عدد من السمات التي تميزه عن غيره من الجرائم. وهذا يعني دائماً أن تدابير حماية الشهود في قضايا الاتجار بالبشر قد تكون مختلفة بعض الشيء عن تدابير حماية الشهود في القضايا الأخرى. ومن الواضح أن سلامة الشاهد الجسدية هي الشاغل الأول للنيابة العامة، ويستمر هذا الشاغل داخل النظام القضائي في مختلف مراحل القضية وبعد إغلاقها. وقد يكون توفير الحماية الجسدية صعباً للغاية لأسباب عديدة، ليس أقلها أنه قد يتعين توفيرها لضحايا الاتجار وللأشخاص الوثيقي الصلة بهم في ولايات قضائية أخرى غير ولاياتك القضائية.

وثمة تحدٍ مماثل، إن لم يكن أكثر صعوبة، يتمثل في الحاجة إلى تقديم ما يلزم من دعم ومساعدة إلى جانب توفير الحماية الجسدية، ولاسيما في حالة الشهود الضحايا. ولا طائل من ضمان السلامة الجسدية لشخص ما دون معالجة الآثار النفسية للاتجار عليه.

ولضمان أفضل تعاون ممكن من جانب الشهود، يتطلب الأمر مزيداً من التدابير المادية لمنع العنف والترهيب، وتقديم الدعم والمساعدة للتصدي للعوامل النفسية-الاجتماعية وغيرها من الأسباب التي قد تحول دون ذلك التعاون.

الضحية أو الشاهد أو الضحية-الشاهد

المحور الرئيسي لهذه النميطة هو حماية الضحية-الشاهد، رغم أن الكثير من التوجيهات تنطبق بالتساوي على جميع الشهود في قضايا الاتجار. وعادة ما يكون الضحايا-الشهود أضعف الشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص. وقد أدى عدم تعاون الضحايا-الشهود منذ البداية أو حجب تعاونهم فيما بعد إلى إضعاف عدد كبير من قضايا الاتجار بالأشخاص إضعافاً شديداً أو إلى انهيارها التام.

وقد تتأثر تدابير حماية الشهود وتدابير دعمهم المتاحة بتشريعات الولاية القضائية المعنية. فبعض تلك التشريعات تنص على شروط صارمة لا بد من استيفائها حتى يوصف الشخص بأنه ضحية. وقد يكون ذلك مرتبطاً بما إذا كان ينبغي اعتبار الشخص "ضحية" أم لا.

وتستخدم بعض الولايات القضائية كلمة "ضحية" بمعنى عام وواسع جداً. فكل شخص ارتكبت في حقه جريمة يُعتبر تلقائياً "ضحية لجريمة"، فهو ضحية إذا سُرقَ محفظته وهو ضحية إذا قُتل.

وثمة ولايات قضائية أخرى تعطي تعريفاً ضيقاً ومحدداً جداً للضحية. فاكتساب الشخص لوضعية الضحية يتقرر في عملية قضائية أو إدارية وفقاً لمعايير معينة. وما أن يُعلن الشخص "ضحية" حتى تصبح لهذا الشخص حقوق معينة، وفي بعض الولايات القضائية تترتب عليه مسؤوليات. ويترتب على ذلك عدد من الآثار في قضايا الاتجار بالأشخاص.

ولا يكون للشخص في بعض الولايات القضائية حق الاستفادة من تدابير معينة لحماية الضحايا ما لم تكن وضعيته كضحية قد أعلنت رسمياً. وينبغي أن تحدّد الإجراءات المعمول به في ولايتك القضائية. وقد يكون من المفيد أيضاً إرساء إجراءات ضمن الولايات القضائية التي قد تجري تحقيقاتٍ مشتركة معها في الوقت الحالي أو في المستقبل. وثمة اتجاه ناشئ في هذا المجال مفاده أن الولايات القضائية التي لا تكون لديها عملية رسمية لاعتبار الشخص "ضحية" قد تكون لديها آلية إحالة وطنية تقضي بإصدار حكم بشأن وضعية الضحية في قضايا الاتجار بالأشخاص. وعلى العموم، ثمة ممارسة جيدة وضرورية تتمثل في تقديم بعض الدعم والمساعدة والحماية لكل من يشتبه في كونه ضحية للاتجار.

تقييم الضحية الشاهد

العملية والاعتبارات

يشكل تقييم المخاطر والحاجة إلى حماية الضحايا-الشهود عملية مستمرة ودينامية تبدأ من لحظة تماس الضحية-الشاهد المحتمل بإجراءات العدالة الجنائية، ويمكن أن تمتد لبعض الوقت وحتى إلى ما بعد انتهاء المحاكمة. وقد لا تظل التقييمات التي تُجرى في بداية التحقيق سارية المفعول، بالضرورة، طوال فترة التحقيق. وقد تصبح التهديدات ظاهرة للعيان أو تنحسر مع مرور الوقت أو في مراحل معينة من التحقيق والإجراءات القضائية.

وتتلخص العملية، على النحو الذي حدده الإتربول، فيما يلي:

- المسائل—يُجرى تقييم للمسائل السائدة التي قد تؤثر على تعاون الضحايا-الشهود.
- الاتصالات—يشمل هذا التقييم الاتصال بالضحايا-الشهود المحتملين، ومن المرجح أن يشمل الاتصال بأجهزة أخرى.
- المخاطر—يُجرى تقييم للمخاطر التي تنطوي عليها المسائل المختلفة.
- الحماية—وفقاً لتقييم المخاطر، يُتخذ قرار بشأن تدابير الحماية الجسدية وغيرها من التدابير.
- المستوى—قد تعني تدابير الحماية الجسدية هذه وضع الشخص ضمن برنامج حماية كاملة للشهود، لكنها قد تشتمل، على الأرجح، على طائفة أساليب تتناسب مع مستوى المخاطر ولا ترقى إلى مستوى برنامج حماية كاملة للشهود.

المسائل التي يمكن أن تؤثر على التعاون

وهي تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية:

- التهديد الجسدي؛
- معتقدات الضحايا؛
- شواغل الضحايا.

التهديد الجسدي

قد يكون هناك تهديد بوقوع اعتداء جسدي على شخص الضحية-الشاهد أو الأشخاص الوثيقي الصلة به. وقد يكون الشاهد أو لا يكون على علم بهذه التهديدات. وقد يؤدي نجاح الاعتداء الجسدي إلى تخويف الشخص ودفعه إلى عدم التعاون أو إلى حجب تعاونه مع جهاز الملاحقة القضائية أو قد تكون الإصابات من الشدة (التي قد تصل إلى حد الوفاة) بحيث تحول دون تعاون الشخص.

المعتقدات

ثمة طائفة متنوعة من المعتقدات قد تؤثر على استعداد الضحية-الشاهد للتعاون مع المحققين أو على قدرته على التعاون. وتعطيك النميطة ٣ المعنونة "ردود الفعل النفسية لضحايا الاتجار بالأشخاص" صورة أكثر وضوحاً عن سبب ذلك وعن عواقبه عليك بصفتك مارساً للعدالة الجنائية.

ومن الآثار الهامة لمعتقدات الضحايا أن من المرجح أن معظم الضحايا في قضايا الاتجار بالأشخاص لن يثقوا بك في البداية. ولذلك يُعتبر بناء هذه الثقة من خلال توفير الحماية والمساعدة وغير ذلك عنصراً أساسياً في نجاح التحقيقات في قضايا الاتجار بالبشر.

الشواغل

قد تكون لدى الضحايا-الشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص الكثير من الشواغل. وقد تم التعرف على خمسة شواغل ثابتة هي:

- الخشية على سلامتهم أو سلامة عائلاتهم أو ذويهم؛
- كيفية التعامل معهم لأنهم ارتكبوا جرائم؛
- وضعية إقامتهم في البلد (في حالة الجرائم عبر الوطنية)؛
- الخوف من وصمة العار؛
- الخوف من التواجد في مكان واحد مع المتجرين.

الاتصالات

أية شواغل تساور أي شخص داخل نظام العدالة الجنائية حول سلامة الشهود ينبغي إبلاغها، دون إبطاء، إلى الأشخاص الآخرين في السلسلة، القادرين على اتخاذ تدابير للحد من المخاطر والتخطيط لتوفير الحماية والمساعدة.

ومن الأمثلة على ذلك ضباط إنفاذ القانون الذين يناقشون مسائل الحماية مع أعضاء النيابة العامة، وأعضاء النيابة العامة الذين يثيرون مسائل مختلفة مع القضاة في جلسات الاستماع السابقة للمحاكمة.

وينبغي ألا تقتصر الاتصالات على العاملين في النظام الرسمي للعدالة الجنائية. فالتعامل مع قضايا الاتجار بالأشخاص يتطلب تعاوناً بين وكالات متعددة كي يكون فعالاً. وقد يفيدك الشركاء، ومنهم المنظمات غير الحكومية، في تحديد المخاطر وتقديم الحلول على السواء.

وينبغي أن تكون الاتصالات استباقية. فإذا استلم محقق ما قضية من أحد موظفي إنفاذ القانون المعنيين بالتدابير الأولى، كان عليه طرح أسئلة تتيح له معرفة ما إذا كان ذلك الموظف قد لاحظ أية عوامل خطر. كما ينبغي

أن يستفسر أعضاء النيابة العامة، عند استلامهم لقضية ما من المحققين، حول أية مسائل يمكن أن تتعلق بحماية الشهود.

المخاطر

ينبغي استخدام النمطية ٥ المعنونة "تقييم المخاطر في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص" للمساعدة في تقييم المخاطر. وتتصل الاعتبارات الإضافية التالية بالقرارات الخاصة بحماية الشهود تحديداً:

- الحالة التي يكون فيها الشخص ضحية الاتجار بالأشخاص شاهداً في قضية مرفوعة على المتجر به مما يؤدي إلى زيادة فيما يواجهه من خطر عال أصلاً؛
- يبقى أمامك دوماً خيار عدم استخدام الضحية شاهداً إذا أصبح مستوى التهديد أكبر مما يُطاق؛
- ينبغي تمكين الضحايا من العيش بأمان، واستعادة عافيتهم ومن تولى زمام سلامتهم الشخصية في الأجل الطويل؛
- ينبغي أن يكون الدعم والحماية مؤقتين؛
- ينبغي تطبيق ذلك بحسب مستوى الخطر الذي يواجهه الضحايا؛
- ينبغي التشاور مع الضحايا بشأن أي قرارات تؤثر على سلامتهم، وإبلاغهم، عند الاقتضاء، بأي قرارات تُتخذ.

الحماية

ينبغي أن تكون الحماية شاملة لتبديد مخاوف الضحايا وشواغلهم. ولا ينبغي أن تقتصر على الحماية الجسدية وحدها.

المستوى

تُعطى بعض التوجيهات بشأن مستوى الحماية الجسدية التي توفرها برامج الحماية الكاملة للشهود وحول كيفية استخدام الحماية الجسدية حيثما تكون الحماية الكاملة للشهود غير كافية.

القسم المتعلق ببرامج الحماية الكاملة للشهود هو قسم منفصل. وهو يقدم وصفاً وتوجيهاً عامين. وينبغي لك معرفة تفاصيل برامج الحماية الكاملة للشهود في ولايتك القضائية (إن وجدت)، عندما يصبح هذا الخيار ضرورياً.

وتُقدم إرشادات عن تدابير الحماية الجسدية الهجينة الأخرى فيما يتعلق بكل دور من الأدوار في إجراءات العدالة الجنائية.

برامج الحماية الكاملة للشهود

الشائع أن برنامج الحماية الكاملة للشهود هو برنامج رسمي نوعاً ما توفره الدولة بهدف حماية الشهود في قضايا الجرائم الخطيرة والمنظمة.

والسمات المعتادة لهذه البرامج هي تغيير الهوية ونقل المشاركين، وحمايتهم في الأجلين المتوسط والطويل، وتقديم نوع من الدعم المالي لهم في الأجلين المتوسط والطويل مما يمكن الشهود من إعادة بناء حياتهم.

والشائع أن برامج الحماية الكاملة للشهود لا تهدف إلا إلى حماية الشهود بغية تمكينهم من تقديم المعلومات. وهي لا تقدم أي شكل من أشكال الدعم الإضافي.

وكثيرا ما تكون البرامج مفتوحة أمام أي شخص شاهد في قضية مستوفية للشروط. وفي الممارسة العملية، يكون (أو يظل) معظم الأشخاص المنخرطين في هذه البرامج على صلة وثيقة بالمدعى عليهم في قضايا اتجار. وقد يكون لديهم هم أنفسهم تاريخ إجرامي طويل بل يمكن أن يكونوا قد أدوا أدوارا معينة في الجرائم قيد التحقيق. وليس مستغربا أن يتم وضع شاهد لا صلة له بالمدعى عليهم في هذه المخططات، لكنه أمر نادر الحدوث.

الحماية الكاملة للشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص — التجربة الدولية

نادرا ما يُستخدم مخطط الحماية الكاملة للشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص. وقد يعود ذلك إلى عدد من الأسباب.

وفي الممارسة العملية، لا تكون الحماية الكاملة للشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص أفضل حل للضحية من الناحية النفسية، في غالب الأحيان. فالعديد من الضحايا يشاققون إلى أسرهم وذويهم ولا يقدرّون على تخيل وضعهم بعد تغيير هويتهم والانتقال إلى مكان آخر.

علاوة على ذلك، أفاد بعض ممارسي العدالة الجنائية أنهم لا يطبقون مخطط الحماية الكاملة إلا إذا كانت القضية تتعلق بمنظمة أو عصابة للاتجار بالبشر تكون على قدر من التنظيم أو الانتشار أو التجهيز يكفي لتشكيل مستوى التهديد الذي يستدعي تطبيق ذلك المخطط. هنا ينبغي توخي الحذر بسبب الاختلاف بين حالة وأخرى. فمن غير المستبعد أن تشمل بعض قضايا الاتجار بالأشخاص شهودا يحتاجون إلى حماية بالقدر الذي يكفله نوع البرنامج المبيّن، لكن يعتقد أن ذلك أمر نادر.

معايير الإدراج في برنامج حماية كاملة للشهود

إذا كان لديك برنامج حماية كاملة للشهود في ولايتك القضائية، عليك أن تنظر في معايير الإدراج في هذا البرنامج. وتختلف هذه المعايير من مكان إلى آخر في العالم. عليك أن تتحقق من ماهية هذه المعايير في ولايتك القضائية. وفيما يلي بعض المعايير العامة التي تستخدم في قبول شاهد معين في البرنامج:

- يجب أن تكون شهادة الشاهد المحمي متعلقة بجريمة خطيرة؛
- يجب أن تؤدي شهادة الشاهد المحمي إلى تجريم مجرم رفيع المستوى داخل شبكة الجماعة الإجرامية؛
- يجب أن تكون شهادة الشاهد المحمي لا غنى عنها لنجاح الملاحقة القضائية؛
- يجب أن يكون مستوى الخطر الذي يتعرض له الشاهد المحمي عندما يقرر التعاون في الإجراءات القضائية سهل الإثبات ويبرر الحاجة إلى اتخاذ تدابير الحماية الكاملة للشاهد؛
- يجب أن يكون الشاهد المحمي على استعداد للانضمام إلى البرنامج، والامتنال لأية تعليمات صادرة عن موظفي الحماية.

لا يوجد هنا تعريف لتعبير "مجرم رفيع المستوى" (لكن ربما كانت تشريعاتك الداخلية تعطي إرشادات أكثر تحديدا في هذا الشأن). ثمة أسس يُحتج بها للقول بأن معظم ضحايا-شهود الاتجار بالأشخاص غير قادرين على تقديم أدلة ضد "مجرم رفيع المستوى" لأن معرفتهم قد تكون مقصورة على أفراد العصابة ذوي المستوى المنخفض نسبيا وعلى العمليات الإجرامية المستقلة ذات الحجم الصغير.

إذا كان الشاهد-الضحية يستوفي معايير الإدراج في برنامج الحماية الكاملة للشهود، فإن توفير تدابير الدعم الإضافي لتلبية احتياجات هذه الضحية (الأمثلة مبينة أدناه) يساعد في تعزيز تعاون الضحية. وفي بعض القضايا قد يكون عليك أيضا واجب قانوني يتمثل في توفير هذا النوع من الدعم والمساعدة.

تقييم ذاتي	
<p>ما هي العوامل التي تستوجب اتخاذ تدابير لحماية الشهود؟</p> <p>ما هي اعتبارات قبول استفادة شخص من تدابير حماية الشهود؟</p> <p>ما هي فوائد تدابير حماية الشهود؟</p> <p>(أ) للشاهد/الضحية في قضية اتجار بالبشر؛</p> <p>(ب) لإجراءات العدالة الجنائية في قضية اتجار بالبشر.</p>	

مثال حالة	
<p>في قضية اتجار حَقَّق فيها مدع عام في شرق أوروبا، قدّمت إحدى الأحداث الضحايا من بلد مجاور ثلاث إفادات إثباتية بين ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقدّمت أدلة تثبت جرم المدعى عليهم وتبين أنهم اتجروا بها واغتصبوها. وأشارت أيضا إلى أن المتهمين هددوا "بقتلها، وبقتل شقيقها الوحيد، ثم جميع أفراد أسرتها"، "وإخفاء جميع أفراد عائلتها الكبيرة"، و"قطع رأسها" إذا ما دلّت الشرطة على مكانهم. ومع ذلك لم تُقدّم لها أي تدابير حماية. وعندما أدلت بشهادتها في المحاكمة، رافقها والدا وعم أحد المدعى عليهم. وغيرت إفادتها تغييرا كبيرا فسحبت جميع الإفادات المجرّمة التي أعطتها من قبل. ووصفت محكمة المقاطعة والمحكمة العليا إفادتها الجديدة بأنها "منافية للمنطق".</p>	

الواجبات المحددة لممارسي العدالة الجنائية

يبين القسم التالي واجبات مختلف فئات ممارسي العدالة الجنائية فيما يخص حماية الشهود. وهي على النحو التالي:

- طلائع المتصددين؛
- المحققون؛

- أعضاء النيابة العامة؛
- القضاة.

من المسلم به أنه قد يحدث في العديد من الولايات القضائية تداول لتلك الأدوار أو تداخل بينها، فقد يكون أول المتصددين محققاً أو قاضياً يضطلع بمسؤوليات التحقيق.

من المهم أن نتذكر أن هذه الاقتراحات ليست شاملة. وينبغي أن تقوم جميع الأنشطة على تقييم المخاطر وقد يكون بإمكانك أن تفكر في أشياء أخرى تلائم السياق الذي تعمل فيه.

طلائع المتصددين

يُنصَّبُ هذا القسم على الحالات التي يصادف فيها، خلال أداء واجبات إنفاذ القانون الروتينية، مَنْ يُشتبه في أنهم ضحايا.

من غير المرجح أن يكون تحديد وسائل حماية الشهود على المدى المتوسط والطويل مناسباً في أول مرحلة من مراحل مصادفة الضحايا. وتمثل الأهداف الرئيسية في إعطاء مَنْ يُشتبه في أنهم ضحايا أفضل فرصة للإبلاغ عن الاتجار بهم من خلال إشعارهم بالأمان وبدء عملية بناء ثقة الضحايا في نظام العدالة الجنائية. ويشير المخطط التالي إلى بعض طرائق تبديد مخاوف الضحية التي قد تود النظر فيها.

تدابير الحماية الجسدية

- عليك التحدث مع الأفراد كل على حدة؛
- عليك ألا تتحدث مع شخص واحد في المجموعة، ثم إذا بك تتخذ إجراءات ضد باقي المجموعة، كأن تقوم بتوقيفهم مثلاً. فمصدر معلوماتك سيكون عندئذ واضحاً للعيان؛
- عليك أن تراقب الشخص الذي يبدو مسيطراً على المجموعة ويتحدث باسم الآخرين؛
- عليك أن تنتبه إذا كان هناك ما يقال فيما بين أعضاء المجموعة دون أن تسمعه أو تفهمه. وعليك أن تمرر المعلومات إلى المحققين كي يقوموا باستيضاحها في المقابلات، الخ؛
- عليك ألا تطلب إلى شخص من مجموعة أو إلى شخص متطوع آخر أن يقوم بالترجمة، إذا كان بالإمكان تجنّب ذلك. فإذا كنت غير قادر على تجنب ذلك كان عليك ألا تطرح أسئلة مباشرة وأن توجه نفس الأسئلة إلى جميع أفراد المجموعة ثم أن تلاحظ رد فعل الأفراد على ما يقوله المترجم.

تدابير الدعم الأخرى

- في اللقاءات الأولى، من غير المرجح أن تكون قادراً على إعطاء تطمينات حول عدم اتخاذ إجراء بحق من ارتكب جرائم. فعادةً ما يعود أمر اتخاذ هذه القرارات إلى النيابة العامة والسلطات الأخرى.
- لا ينبغي بأي حال من الأحوال توقيف مَنْ يُشتبه في أنهم ضحايا اتجار بأشخاص أو احتجازهم أو إيقاظهم في أي مرفق من مرافق الاحتجاز. فهذا التصرف يقضي على إمكانيات بناء الثقة.
- إذا لم يكن لديك أي خيار سوى التوقيف كان عليك أن تفكر في أمور معينة، مثل عدم استخدام الأصفاد، وإبعاد الأصفاد عن الأنظار إذا استُخدمت، وإبعاد الموقوفين عن أنظار الآخرين عند اقتيادهم بعيداً، الخ. وثمة أمر

هام— عليك أن تفكر دوماً في سلامتك الشخصية عند اتخاذ قرارات من هذا النوع وأن تتصرف وفقاً للتشريعات والسياسات المعمول بها لديك .

- عليك ألا تعطي وعوداً لا يمكنك أن تفي بها. وينطبق ذلك بشكل خاص على حقوق الإقامة في البلد. ومن المرجح أن لا تتمكن من إفساح مهلة للتفكير أمام أي شخص في هذه المرحلة.
- يمكنك المساعدة من خلال عدم إبداء علامات الاشمئزاز أو الصدمة أو النفور أو الاحتقار عندما يكشف لك عما أجبر من يُشبهه في أنهم ضحايا على فعله، وعن كيفية عيشهم أو عن مظهرهم.

المحققون

يتمتع المحققون بوضع يمكنهم من النظر في مجموعة واسعة من تدابير حماية الشهود ودعمهم.

وينبغي أن يقوم المحقق بما يلي:

- تقييم مدى حاجة الضحية-الشاهد إلى دعم ملائم؛
- اختيار نهج ملائم في التعامل مع ضحية-شاهد، بالتعاون مع الشركاء المعنيين (أي أعضاء النيابة العامة، ووكالات الدعم)؛
- تنفيذ هذا النهج بالاشتراك مع الشركاء المعنيين.

يمكنك أن تتعرف على من يُشبهه في أنهم ضحايا اتجار بأشخاص نتيجة لرد فعل معين، كأن يقوم أحد الضحايا المعنيين بتقديم تقرير مباشر، أو عن طريق "تصرف إنقاذي" من جانب الغير، أو عن طريق الإحالة من جانب وكالة أخرى أو عن طريق اكتشاف الضحية من جانب أول المتصددين من موظفي إنفاذ القانون. وقد تؤدي الاستخبارات إلى تحقيق استباقي يحدد من يُشبهه في أنهم ضحايا. ومهما كانت الظروف عليك أن تبدأ النظر في حماية ودعم الشهود بمجرد أن تعلم بوجود ضحية محتملة، وأن تستمر في ذلك طوال فترة التحقيق .

عند النظر في الحماية أولاً، يتعين أن يكون القرار الأولي هو تقييم ما إذا كانت الحالة المحددة التي يتم تناولها تبرر اتخاذ تدابير الحماية الكاملة للشهود، أو ما إذا كان النهج المركب هو الأنسب.

وستحدد مجموعة من الاعتبارات يتم تناول بعضها بمزيد من التفصيل أدناه، الإجابة على هذا السؤال. ومن المسلم به أن توافر الحماية الكاملة للشهود في ولايتك القضائية قد تكون مسألة مهمة ينبغي التأكيد بالنظر فيها. وإذا كان هذا البرنامج موجوداً فهل تتوفر موارد مخصصة لهذا البرنامج؟

ومن الصعب تقديم مشورة عامة في هذه الظروف. ومن الجدير بالذكر أنه حتى الآن لم تُستخدم برامج الحماية الكاملة للشهود لفائدة الضحايا-الشهود إلا في عدد قليل جداً من حالات الاتجار في العالم. كما اعتُبرت الأساليب المركبة واسعة النطاق وسهلة التكيف وفعالة في كثير من الحالات.

وهناك حاجة أيضاً إلى تدابير لدعم الشهود-الضحايا المستفيدين من الحماية الكاملة للشهود وأولئك المحميين بتدابير مركبة. وينبغي إتاحة مسألتَي التعافي والتمكين بصرف النظر عن مستوى الخطر. وفي الواقع كلما ارتفع الخطر ارتفع مستوى برنامج الدعم الذي يُتاح للضحية.

وإذا كانت الحماية الكاملة للشهود غير مناسبة، فإن السؤال التالي الذي ينبغي النظر فيه هو ما يتعين إدراجه في خطة حماية مركبة. والخيارات الممكنة مبينة أدناه. وتضع تشريعات بعض الولايات القضائية قيوداً على استخدام بعض التقنيات، لكن في كثير من الحالات، تبقى الخيارات مفتوحة إلى الحدود التي يسمح بها خيال ممارسي العدالة الجنائية وغيرهم من موظفي الوكالات المعنية الأخرى ما دامت الاعتبارات التي تقوم عليها تلك الخيارات قانونية.

ومن المفيد النظر في البداية في معايير الحماية الكاملة للشهود التي تُطبق في ولايتك. ورغم أنه من غير المرجح انطباق ذلك على الكثير من الضحايا-الشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص، فإنه يعطي إطاراً واضحاً لقرارك الأولي ويساعدك في تحديد سندك المنطقي. ومن المرجح أن تكون حالات التعافي التي فشلت فيها في تحديد الخطر صعبة للغاية. ويقلل منح هذه العملية فرص ارتكاب هذه الأخطاء.

تدابير الحماية الجسدية

إذا أُحيل إليك ملف الشخص بوصفه ضحية محتملة، فقد تكون أمامك فرصة للتخطيط لمكان اللقاء الأول.

- عليك ألا تتكلم مع الضحايا المحتملين في الملاجئ أو في أماكن مشابهة. فقد يكون لتجار المخدرات وشركائهم وجود في الملجأ أو قد تكون لهم على الأقل صلة بأولئك الموجودين في الملجأ مما يشكل خطراً على الضحية المحتملة وعلى موظفي الملجأ وعلى المحققين.
- عليك ألا تضغط باتجاه الحصول على هوية الضحايا المحتملين إذا كانت الوكالة التي أحالتهم إليك تعرف هويتهم.
- عليك أن تخطط لطرح الأسئلة في وقت مبكر من المقابلات لتعلم إن كان الضحايا واعين بالتهديدات التي يتعرضون إليها أو يتعرض إليها غيرهم.
- عليك أن تبقي الشهود والمشتبه فيهم في أماكن منفصلة في جميع الأوقات أثناء عملية التحقيق.
- عليك أن تنظر في استخدام مواقع منفصلة لإجراء المقابلات مع الشهود ومع المشتبه فيهم.
- عليك أن تنتبه إلى أن بعض الأشخاص الذين يدعون أنهم ضحايا قد يكونون من الجناة. وعليك أن تبقي الضحايا منفصلين في المراحل الأولية. والسماح للضحايا المحددي الهوية بالاجتماع بحرية قد يساعدهم على التعافي النفسي-الاجتماعي، لكن ينبغي أن يُدار ذلك بطريقة نشطة وألا يتم إلا إذا كنت على ثقة من أنه لن يؤدي إلى التخويف. وعليك أن تنتبه إلى أن هذا النوع من الاجتماعات قد يُستخدم أيضاً للدعاء بالتواطؤ فيما بين الشهود.
- عليك أن تقرّر ما إذا كان من المناسب إجراء مقابلات مع الضحية المحتملة بهويتها الحقيقية أو إذا كان عدم الكشف عن الهوية أو كشف جزء منها هو أحد الخيارات. وإذا كان عدم الكشف عن الهوية مسموحاً، قد يكون من الممكن توسيع نطاقه ليشمل أي جلسات استماع لاحقة في المحكمة.
- إذا كنت تتعامل مع تحريات استجابية كان عليك استعراض الظروف لتحديد أي خطر مرجح يحدق بالضحية بأسرع ما يمكن.
- في الحالات الاستباقية عليك أن تضع سياسة تتيح الاستمرار في رصد المخاطر ذات الصلة على الضحايا-الشهود المحتملين.
- عليك أن تجري اتصالات مع المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات إلى الضحايا، الذين قد يكونون قادرين على تقديم الدعم والحماية للضحايا/الشهود. وعليك أن تفعل ذلك كمخطط طوارئ قبل البدء بأي تحقيق.

- عند التخطيط لحالات الطوارئ عليك أن تنظر فيما يمكن للمنظمات الشريكة أن تفعله. وتشمل المسائل المعتادة ما يلي:
 - هل الملجأ المتاح يضمن السلامة الجسدية؟
 - هل يوجد موظفون أمنيون؟
 - هل يوجد الملجأ في مكان يربح أن تكون قادراً على الحفاظ على "سريته" بعيداً عن المتجرين؟
 - ما هي معدّات الاتصالات المتاحة لطلب المساعدة أو للتحذير من أية شواغل؟
 - هل يتم تدريب الموظفين على أدوارهم في الملجأ وما إلى ذلك؟
 - هل يوجد في الملاجئ نظام "إنذار مبكر" يتيح للنزلاء الإبلاغ بسرية عن نزلاء آخرين يشتبهون بتعاملهم مع المتجرين؟
 - هل يوجد مستشارون أو موظفو دعم آخرون؟
 - إلى أي مدى كان التنظيم السابق فعالاً في حماية ودعم الضحايا-الشهود؟
 - كيف يُموّل التنظيم؟ وهل سيستمر هذا التمويل إلى الوقت الذي تتوقع فيه حضور الضحايا-الشهود؟
- عليك أن تنظر في وضع مذكرة تفاهم بين وكالتك والوكالات الشريكة الأخرى. وتحدّد مذكرات التفاهم هذه واجبات الشركاء وما هو متوقع منهم. (انظر المرفق ألف لمزيد من التفاصيل).
- ما هو الأمن المادي المطلوب لحماية الضحية-الشاهد على ضوء مستوى التهديد؟
- إذا كان التهديد كبيراً، هل يوجد مرفق يكفل مستويات أمن مادي عالية؟
- هل يمكن وضع الضحايا-الشهود في مكان "سري" غير معروف للمتجرين؟
- هل توجد احتمالات معقولة لبقاء هذا المكان "سرياً"؟ وعلى سبيل المثال:
 - هل يُحتمل أن يتصل الضحية-الشاهد بالمتجرين أو بشركائهم أو بأشخاص آخرين مرتبطين بهم أثناء وجوده في المكان "السري"؟
 - هل سيكشف الضحية-الشاهد عن مكان وجوده لأي شخص على صلة بالمتجرين؟
 - هل هناك أدلة على أن الضحية/الشاهد يعاني من مشاكل تتعلق بالصحة العقلية أو الإدمان على الكحول أو المخدرات أو غيرها من المشاكل ذات الصلة بما يؤدي إلى نمط حياة يجعله يكشف، عن غير قصد، عن ذلك المكان بطريقة ما؟
- هل توفّر التدابير الأخرى المزيد من الحماية أو الدعم، أو هل تكون كافية للحد من حالات الخطر؟ ويمكن أن تشمل الأمثلة ما يلي:
 - الاستفادة من خدمات الهواتف النقالة؛
 - أرقام هواتف خاصة للاتصال بها؛
 - تعيين مستشار من وكالة خارجية أو موظف داخل وكالة إنفاذ القانون يكرّس جهده لدعم الضحايا؛
 - إرشادات للضحايا/الشهود بشأن طريقة التصرف التي تحفظ سلامتهم؛
 - إرشادات بشأن إعطاء إشارات توحى باحتمال تعرضهم للتهديد؛
 - توفير أجهزة إنذار مثل أجهزة الإنذار بالتعرض لهجوم شخصي التي يحملها الأفراد أو التي توضع في أماكن إقامتهم؛
 - نظم إنذار مبكر " لإخطار الضحايا-الشهود في حالة وجود تغيير في التهديدات التي يواجهونها؛

- معرفة ما إذا كانت تشريعاتك تبيح أي شكل من أشكال إغفال الهوية، وإذا كان الأمر كذلك فما هي الإجراءات التي يجب أن تتبناها لاعتماد هذا الخيار.
- عليك ألا تلتقي بالضحايا-الشهود في الملاجئ أو غيرها من الأماكن التي يعيشون فيها ما لم يكن أمراً لا مفر منه. وإذا كان لا مفر من الاجتماع بهم في ملجأ أو في مكان مشابه فلتكن الزيارة سرية قدر الإمكان.
- عليك أن تذهب إلى هناك بملابس غير رسمية وأن لا تستخدم سيارات تحمل علامات الشرطة وما إلى ذلك.

الاتصالات العائلية

تتسم مسألة الاتصال بأفراد العائلة في الوطن بالصعوبة. ومن الطبيعي تماماً أن يرغب الضحايا-الشهود في التحدث إلى ذويهم متى أرادوا، وقد تشكل قدرتهم على القيام بذلك جزءاً هاماً من عملية التعافي.

ومع ذلك، يمكن أن تشكل الاتصالات العائلية أيضاً مخاطر أمنية. وهناك مجالان من المخاطر:

- قد يكون أفراد أسرة الضحايا-الشهود أو ذووهم متورطين في جريمة الاتجار أو تربطهم علاقة ما بالمتجرين، بعلم الضحايا أو بدون علمهم. وقد تؤدي الاتصالات بالعائلة وغيرها إلى كشف مكان الضحايا-الشهود.
- إذا كان المتجرون على علم بمكان أفراد أسرة الضحايا أو ذويهم، فقد يكونون قد بدأوا بترهيبهم بالفعل وقد يكونون قادرين على رصد الاتصالات بشكل من الأشكال في محاولة لتحديد مكان الضحية-الشاهد.

أما في الحالات التي تكون فيها مؤشرات الخطر ضئيلة فينبغي السماح للضحايا/الشهود بالاتصال بذويهم ولكن ينبغي إبلاغهم بضرورة توخي الحذر في اختيار ما يتحدثون عنه من مواضيع.

ولا ينبغي أن ينصح الضحية بعدم الاتصال على الإطلاق إلا في الحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة. وكحل وسط مريح في مثل هذه الحالات، يمكن تمرير الرسائل عبر أعضاء فريق التحقيق أو تحت مراقبتهم.

وفي جميع الحالات، وأياً كان مسار العمل الذي يعتبر الأفضل من ناحيتي الارتياح النفسي والأمن، ينبغي سؤال الضحية عن وجهة نظره وأخذها في الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء.

تحذير

من الضروري أن تتناول خطة الدعم والحماية بطريقة لا تبدو معها كما لو كانت شكلاً من أشكال التحريض، فهذا أمر يمكن أن يُستخدم ضدك خلال جلسات الاستماع الخاصة بالقضية.

عليك أن تكون حذراً عند توفير أي شيء لدعم الشاهد، مثل السكن والهواتف. وينبغي تجنب المبالغة وتسجيل مبررات أي شيء تقوم به، وتحديد أي شطط في الدعم على نحو سريع ومعالجته في أقرب وقت ممكن.

- عليك أن تفصل بين من تشتهبه في أنهم متجرون ومن تظن أنهم ضحايا.
- عليك الفصل بين المشتبه فيهم والضحايا المحتملين داخل مراكز الشرطة أثناء التحقيق.

- إذا قررت اصطحاب الشهود للتعرف على أماكن معينة وما إلى ذلك، عليك أن ترتب عملية النقل بما يتيح إخفاء هوية الشاهد. وعليك توفير عدد كافٍ من الموظفين لحماية الضحايا المحتملين وطمأنتهم على أنهم سيحظون بالحماية.
- إذا اضطلعت بإجراءات تمكّن الضحايا-الشهود من التعرف على مشتبه فيهم محتملين كان عليك القيام بذلك بطريقة تحمي هوية الضحية-الشاهد.
- عليك التأكيد عند الاضطلاع بأي إجراء من إجراءات تحديد الهوية من أن ذلك لا يتناقض مع تشريعات بلدك.
- إذا كنت تصطحب الضحايا-الشهود لشراء مأكولات أو ملابس أو غيرها كان عليك أن تتفادى الذهاب إلى أماكن يُحتمل أن يتواجد فيها متجرون مشتبه فيهم.
- عليك التحدث مع موظفي المحاكم والنيابة العامة لمعرفة مدى إمكانية عدم كشف هوية الضحية-الشاهد في أي جلسة استماع في المحكمة.

تدابير الدعم الأخرى

- عليك أن تمتنع تماماً عن تقديم وعود لا يمكنك الوفاء بها.
- عليك ألا تستخدم أبداً عدم الملاحقة القضائية على الجرائم كحافز للضحية-الشاهد على التعاون.
- فاتخاذ قرار بعدم الملاحقة القضائية قد يكون صعباً جداً نظراً لمتطلبات القانون، والطبيعة المعقّدة للإيداء في قضايا الاتجار. وقد يكون مرتكبوا جرائم الاتجار ضحايا في الأصل. وينبغي النظر في كل حالة على حدة، لأن كون الشخص ضحية في الأصل لا ينبغي أن يعني تلقائياً أنه معفى من الملاحقة القضائية أو أن يشكّل ذلك سبباً تخفيفياً.
- عليك أن تستعلم عن سياسة عدم الملاحقة القضائية في ظروف معينة. وعليك أن تفعل ذلك قبل أن تبدأ تحقيقاً في مجال الاتجار بالبشر.
- عند التحقيق في قضية معينة، عليك تحديد الأماكن التي قد يكون الضحايا-الشهود قد ارتكبوا (أو يعتقدون أنهم ارتكبوا) جرائم فيها.
- عليك أن تحدّد ماهية تلك الجرائم وأن تحدّد، قدر المستطاع، مدى ضلوع الضحايا-الشهود في تلك الجرائم.
- عليك الاتصال بالشخص القادر أو الدائرة القادرة على اتخاذ قرار بشأن طريقة التعامل مع شاهد ارتكب جرماً. وعليك أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.
- عليك اعتماد الصدق في إبلاغ الضحية-الشاهد بالقرار.
- إذا كان القرار المتخذ هو الملاحقة القضائية كان عليك أن تذكر أن هذا الشخص لا يزال ضحية. ولا ينبغي حرمانه من الحصول على خدمات الدعم.
- عليك أن تمتنع تماماً عن تقديم وعود لا يمكنك الوفاء بها.
- عليك ألا تستخدم أبداً مسألة حقوق الإقامة في البلد كحافز للضحية-الشاهد على التعاون.
- عليك معرفة السياسة المحلية بشأن حقوق إقامة ضحايا الاتجار المحتملين.
- عليك النظر في التحدث إلى سلطات الهجرة ذات الصلة قبل التحقيق في أي حالة من حالات الاتجار بالأشخاص. وعليك تحديد إجراءاتها وشروطها. وعليك أيضاً معرفة ما إذا كان الموظفون المشاركون في العملية على علم بالسياسات ذات الصلة والمسائل التي تواجه ضحايا الاتجار المحتملين.
- عند التحقيق في حالة عليك الاتصال بسلطات مختصة ذات مستوى مناسب بأسرع ما يمكن لاتخاذ قرار بشأن حقوق الإقامة.

- عليك ألا تحرك ضحايا الاتجار المحتملين من مكان إلى آخر وهم مكبلو الأيدي أو مقيدون بأي شكل آخر.
- عليك ألا تعرض الضحايا للتصوير أو لوسائل الإعلام دون موافقتهم المستنيرة.
- عليك ألا تبدي أي علامات اشمئزاز أو نفور عندما يسرد لك أحد الأشخاص ما تعرض له كضحية اتجار بالأشخاص.
- عليك أن تدرك العواقب المترتبة على الاتجار بالأشخاص في أوساط الضحايا المحتملين.
- إذا كانت لديك معلومات استخباراتية تشير إلى أوساط معينة تعرّضت للأذى كان عليك معرفة المسائل التي يُرجّح أن يواجهها ضحايا الاتجار الذين تم إنقاذهم.
- للحصول على معلومات عن وصمة العار المحتملة، عليك أن تبحث عنها لدى المصادر التالية:
 - موظفي الارتباط في وكالات إنفاذ القانون الدولي؛
 - المنظمات غير الحكومية؛
 - موظفي مكاتب المجتمعات المحلية؛
 - مواد المصادر المفتوحة على شبكة الإنترنت؛
 - ممثلي المجتمع المحلي.
- عليك أن تحرص على عدم وضع الضحايا المحتملين في أماكن يتواجد فيها أناس قد يتعرفون عليهم أو أماكن يتواجد فيها أناس قد يعرفون أشخاصا يعرفونهم (وقد يكون هذا الأمر صعبا جدا في مجتمعات محلية صغيرة جدا في مكان معين).
- عليك أن تتذكر أن الضحايا قد يعانون من وصمة العار بعد تعرضهم لأي شكل من أشكال الاتجار، وليس فقط عند تعرضهم للاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي.
- عليك ألا تعتبر أن الضحايا سيوصمون تلقائيا. فهناك حالات قامت فيها مجتمعات محلية تلقت معلومات كافية بحماية الشهود وتقديم الدعم لهم. وعليك أن تعرف ما إذا كان ذلك قد حدث من قبل في المجتمع المحلي الذي تنحدر منه الضحية المحتملة.
- إذا كان هذا النوع من الدعم المجتمعي لم يحدث من قبل كان عليك أن تنظر في كيفية تطوير هذا النهج في المجتمع المحلي الذي تعمل معه.
- عليك أن تخطط وترتب خدمات المشورة التي تراعي الجوانب الثقافية لاحتياجات الشخص.
- عليك العمل مع مقدمي الخدمات إلى الضحايا، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة داخل مجتمع معين، أو خبرة في جوانب معينة لدعم الضحايا.
- عليك تحديد الخدمات التي يمكن أن يوفرها مقدمو الخدمات إلى الضحايا، بما فيها المنظمات غير الحكومية وغيرها من مقدمي الخدمات الذين يمكن أن يدعموا عودة شخص ما إلى المكان الذي ينحدر منه.
- عليك الإبقاء على الاتصالات مع بعثة المنظمة الدولية للهجرة في بلدك إذا كانت موجودة، للعمل على إمكانية تسهيل العودة الطوعية للضحايا إلى أوطانهم.

أعضاء النيابة العامة

تدابير الحماية الجسدية

- قد يكون إغفال الهوية ملائما لبعض الضحايا-الشهود. وقد يكون هذا الإغفال كليا أو جزئيا تبعا للمقتضيات القانونية ومستوى التهديد.

- عليك استعراض الحالات لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إغفال هوية الضحايا-الشهود (في الولايات القضائية التي تسمح بذلك). وعليك اتخاذ الترتيبات المناسبة اللازمة لإغفال الهوية في كل مرحلة بما في ذلك خلال جلسات الاستماع القضائية.
- عليك النظر فيما إذا كانت المخاطر التي يتعرض لها الضحية تبرر احتجاز مشتبه فيه (فيهم) حين انعقاد جلسة الاستماع النهائية في المحكمة. وفي بعض الولايات القضائية، قد يوضع الضحايا في ملاجئ أو في غيرها من البيوت الآمنة وتؤمن حمايتهم. وبعد المحاكمة يمكن إرساء مخطط مناسب لحماية الشهود.
- وحيثما لا تكون لديك سلطة السماح بالاحتجاز قبل جلسات الاستماع، عليك أن تقدم طلباً إلى المحكمة لتجيز لك هذا الاحتجاز.
- عليك ألا تلتقي بالضحايا-الشهود في الملاجئ أو غيرها من الأماكن التي يعيشون فيها ما لم يكن ذلك أمراً لا مفر منه.
- إذا لم يكن هناك مفر من الاجتماع بهم في ملجأ، أو في مكان مشابه، فلتكن الزيارة سرية قدر الإمكان.
- قد يكون من المناسب إنشاء محكمة متخصصة في النظر في قضايا الاتجار تضمن للضحية بعض الحماية. ويجوز أن تتاح أيضاً إمكانية نقل قضية ما إلى محكمة أخرى. وقد يكون ذلك ضرورياً لأن من الصعب، في قضايا الاتجار، ترتيب الحماية في بعض المحاكم، فبعض المحاكم لديها خبرة في التعامل مع قضايا الاتجار أو قد تكون المحاكم قد أنشئت خصيصاً للنظر في قضايا الاتجار.
- عليك أن تعرف الإجراءات التي يتعين اتخاذها لنقل جلسة استماع إلى محكمة أخرى وأن تكفل التجهيزات اللازمة لذلك. وعليك أن تلاحظ أن هذا النقل لا تسمح به بعض الولايات القضائية.
- عليك أن تنظر في أي تدابير حماية قد تكون مطلوبة في مباني المحاكم خلال أي جلسات استماع (بما في ذلك جلسات المحاكمة التي تسبق جلسات الاستماع والمحاكمة الكاملة). ويجوز أن يتضمن ذلك ما يلي:
 - وصلات بصرية أو سمعية سواء تربط قاعات داخل مبنى المحكمة بقاعة المحكمة نفسها أو تكون خارج مبنى المحكمة؛
 - في بعض الحالات قد تكون قادراً على استخدام وصلات الفيديو من خارج بلدك. فإذا كان ذلك مقبولاً وخياراً تود النظر فيه كان عليك أن تتحقق مما إذا كان عملياً في ولايتك القضائية، وأن تتحقق من الإجراءات التي تحتاج إلى اتباعها، وربما كان عليك أن تتبادل الأفكار مع عضو من أعضاء النيابة العامة استخدم هذه الطريقة من قبل؛
 - شاشات للشهود لإبقاء الضحايا-الشهود بعيدين عن أنظار المشتبه فيهم وغيرهم من الأشخاص في المحكمة؛
 - غرف انتظار منفصلة للضحايا-الشهود والمشتبه فيهم وشهود الدفاع؛
 - تأكد من إدراك موظفي المحاكم لما ينبغي لهم القيام به للمساعدة في حماية الضحايا-الشهود؛
 - تأمين الطرق من المحكمة وإليها؛
 - ترتيب أماكن إقامة تكون آمنة ويسهل الوصول منها إلى المحكمة؛
 - اطلاع الضحايا-الشهود على كل أجزاء مبنى المحكمة قبل جلسة الاستماع وشرح إجراءات المحكمة لهم. ومن المهم عدم توجيه الضحية-الشاهد بشأن كيفية تقديم الأدلة؛
 - في بعض الولايات القضائية التي يرتدي فيها القضاة والمحامون لباساً موحداً، قد يكون اتخاذ ترتيبات خاصة مثل خلع أعضاء النيابة العامة ومحامي الدفاع والقضاة للعباءات والشعر المستعار مناسباً لتهيئة بيئة ودية في قاعة المحكمة؛
 - إذا احتجت إلى موافقة قضائية مسبقة على أية ترتيبات خاصة كان عليك إبلاغ السلطات القضائية والبدء بالإجراءات المطلوبة قبل إدراج القضية في جدول جلسات الاستماع؛
 - عليك زيارة المحاكم للتأكد من أنها مناسبة لتقديم مستويات الحماية المطلوبة.

- عليك الاستعانة بداعمي الشهود وفقا للإجراءات المحلية. وتضع بعض الولايات القضائية شروطا محددة للاستعانة بداعمي الشهود في المحكمة في قضية تُخصُّ ضحايا/شهوداً. وحيثما لا يُفرض هذا الشرط المحدد فإن دعم الشهود في حدود ما يسمح به القانون يعتبر من الممارسات الجيدة، لكن هذا الدعم ينبغي ألا يقدمه سوى أشخاص مدربين وذوي خبرة. ولمزيد من التفاصيل عن الاستعانة بالداعمين، انظر النميطة ١١ المعنونة "احتياجات الضحايا في إجراءات العدالة الجنائية المتعلقة بقضايا الاتجار بالأشخاص".

تحذير

عليك أن تلاحظ أن على هؤلاء الداعمين أن يكتفوا بشرح عملية المحاكمة. ولا ينبغي أن يتصرفوا وكأنهم "يوجهون" الشهود بشأن تفاصيل قضية معينة.

تدابير الدعم الأخرى

- عليك ألا تعتمد أبداً إلى تقديم وعود إلى الضحايا-الشهود لا يمكنك أن تفي بها.
- عليك أن تستعلم عن الإجراءات القانونية والإدارية في بلدك بشأن الشهود الذين ارتكبوا جرائم، وخاصة حيثما تكون تلك الجرائم ذات صلة مباشرة بعملية إيذاء. وعليك التأكد من فهم هؤلاء للإجراءات ومن إدراكهم للقضايا التي تواجه ضحايا-شهود الاتجار بالأشخاص.
- عليك النظر في الاتصال بالأفراد الرئيسيين الذين سيتخذون قرارات قبل أن تتناول القضية.
- ينبغي ألا تعرض، صراحة أو ضمناً، على الضحايا-الشهود عدم مساءلتهم مقابل الحصول على تعاونهم.
- في بعض الولايات القضائية قد تكون لديك سلطة اتخاذ قرار بعدم الملاحقة في حالات محدّدة. لكن في ولايات قضائية أخرى قد تحتاج في ذلك إلى التماس من هم أعلى منك رتبة في سلك النيابة أو القضاء. ومهما كانت العملية التي يتعيّن عليك اتباعها، عليك أن تبدأها حالما تعلم أن أحد الضحايا-الشهود قد ارتكب جريمة.
- عليك إبلاغ الضحية-الشاهد بأي قرارات تتعلق بالملاحقة القضائية على الفور وبطريقة يفهمها.
- عليك أن تستعلم عن الإجراءات المحلية المتصلة بالهجرة قبل تناول أي قضية تجار.
- عليك النظر في الاتصال بأفراد رئيسيين في سلطات الهجرة قبل تناول أي قضية. وعليك التأكد من فهم هؤلاء للإجراءات ومن إدراكهم للقضايا التي تواجه ضحايا/شهود الاتجار بالأشخاص.
- عليك، على وجه الخصوص، ألا تعرض صراحة أو ضمناً منح الإقامة لضحية ما مقابل التعاون مع نظام العدالة الجنائية إلا إذا كانت هذه العروض جزءاً من السياسات العامة في الولاية القضائية.
- في بعض الولايات القضائية قد يكون الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون قد اتخذوا بالفعل ترتيبات مؤقتة مع سلطات الهجرة للحصول على تصاريح إقامة. هنا عليك أن تعرف ما إذا كان ذلك قد تم وما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من العمل لإضفاء صفة رسمية على أي ترتيبات أو تمديداتها.

- في ولايات قضائية أخرى قد يكون الاتصال بسلطات الهجرة من مسؤوليتك لترتيب الحصول على تصريح إقامة وما إلى ذلك.
- قبل التحدث إلى سلطات الهجرة عن وضعية الضحايا-الشهود عليك التأكد من قدرتك على إعطاء الكثير من التفاصيل عن المخاطر التي يواجهونها. وسيسمح ذلك باتخاذ قرار مستنير.
- عليك إبلاغ الضحايا-الشهود فوراً بأي قرارات بشأن حقوق إقامتهم في البلد حتى إذا كان القرار هو عدم السماح لهم بالبقاء.
- عليك ألا تبدي أي علامات اشمئزاز أو نفور عندما يسرد الشاهد-الضحية ما حدث له.
- عليك التحدث إلى الذين سبق لهم أن عملوا مع الضحية-الشاهد. وقد يشمل ذلك ضباط الشرطة والمرشدين الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية. وعليك تحديد أي قضايا قد تشير إلى مسائل تتعلق بوصف محتمل.
- إذا حددت مسألة لها علاقة بالوصم في حالة معينة تتصل بضحية ما كان عليك أن تبلغ بها متخذي القرارات الآخرين، ومنهم، على سبيل المثال أولئك الذين قد يتخذون قرارات بشأن وضعية الهجرة وملاحقة مرتكبي الجرائم.
- ينبغي أن تراعي أيضاً خوف الضحية من التواجد في مكان ما بحضور المتجرين.

السلطة القضائية

تدابير الحماية الجسدية

- بصورة عامة ثمة حاجة في قضايا الاتجار إلى ضمان مستوى معين من حماية الضحايا-الشهود في كثير من الأحيان. وقد يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحاجة إلى عدم الكشف عن معلومات بشأن الضحايا-الشهود أو إلى فرض قيود على هذا الكشف.
- عليك النظر في تطهير بيئة المحكمة من جميع عوامل التخويف بما في ذلك العنصر البشري الذي قد يؤثر سلباً على الطابع الطوعي لشهادة الضحايا-الشهود.
- عليك التأكد من أن التغطية الإعلامية للدعوى لن تكشف الضحايا أمام الملأ ولن تعرّضهم للمزيد من الوصم والأذى.
- دون المساس بحقوق المتهم عليك النظر في تدابير الحماية التالية التي توفرها المحكمة، إذا كانت هذه التدابير منطبقة في ولايتك القضائية:
 - إجراء المحاكمات في جلسات مغلقة، أي دون وجود وسائل الإعلام والجمهور. وقد يعني ذلك ضمناً إجرائها في قاعة محكمة مغلقة أو في غرفة من غرف القضاة.
 - ختم محاضر المحاكمة.
 - الاستماع إلى الأدلة التي يقدمها الضحايا-الشهود من خلال وصلة فيديو، أو باستخدام تكنولوجيات اتصالات أخرى.
 - إذا كانت هذه التكنولوجيا غير متاحة، الاستماع إلى الأدلة التي يقدمها الضحايا-الشهود من وراء حجاب أو بوسائل مشابهة بعيداً عن أنظار المتهم.
 - يجوز أن يستخدم الضحية أو الشاهد اسماً مستعاراً.
 - قبول بيان الضحية أو الشاهد الذي يدلي به في المرحلة السابقة للمحاكمة أمام القاضي بوصفه أحد الأدلة.
- في بعض الولايات القضائية التي يرتدي فيها القضاة والمحامون لباساً موحداً، قد يكون اتخاذ ترتيبات خاصة مثل خلع أعضاء النيابة العامة ومحامي الدفاع والقضاة للعباءات والشعر المستعار مناسباً لتهيئة بيئة ودية في قاعة المحكمة.

- عليك النظر فيما إذا كانت المخاطر التي يتعرض لها الضحية تبرز احتجاز مشتبه فيه (فيهم) لحين انعقاد جلسة الاستماع النهائية في المحكمة. وفي بعض الولايات القضائية قد يوضع الضحايا في ملاجئ أو في غيرها من البيوت الآمنة وتؤمن حمايتهم. وبعد المحاكمة يمكن إرساء مخطط مناسب لحماية الشهود.
- في بعض الحالات قد تكون قادرا على استخدام وصلات الفيديو من خارج بلدك. هنا يكون عليك أن تراعي في ذلك مصلحة العدالة.
- عليك الاستعانة بداعمي الشهود وفقا للإجراءات المحلية. وتضع بعض الولايات القضائية شروطا محددة للاستعانة بداعمي الشهود في المحكمة في قضية تتعلق بضحية/شاهد. وحيثما لا يفرض هذا الشرط المحدد، فإن دعم الشهود في حدود ما يسمح به القانون يعتبر من الممارسات الجيدة، لكن هذا الدعم ينبغي ألا يقدمه سوى أشخاص مدربين وذوي خبرة. ولزيت من التفاصيل عن الاستعانة بالداعمين، انظر النميطة ١١ المعنونة "احتياجات الضحايا في إجراءات العدالة الجنائية المتعلقة بقضايا الاتجار بالأشخاص".

تدابير الدعم الأخرى

- قد يكون بعض ضحايا الاتجار قد ارتكبوا جرائم. لكن قد يكون هؤلاء الضحايا قد أكرهوا على ارتكاب الجريمة (دفاع الإكراه) أو قد يكون ارتكابها مرتبطا ارتباطا مباشرا بالاتجار بالأشخاص أو متعلقا بهذا الاتجار.
- ينبغي أن يكون عدم تحميل الضحايا المسؤولية هو نقطة البداية عندما يكون الضحايا قد أكرهوا على ارتكاب الجريمة أو عندما تكون الجريمة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالاتجار بالأشخاص أو متعلقة بهذا الاتجار، مثل خرق قوانين الهجرة.
- إذا كانت الجريمة ذات خطورة بالغة قد تكون هناك استثناءات لمسألة عدم المساءلة. وعلى أي حال ينبغي النظر إلى كون مرتكب الجريمة ضحية باعتباره عاملا مخففا.
- في بعض الولايات القضائية قد يكون الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون قد اتخذوا بالفعل ترتيبات مؤقتة مع سلطات الهجرة للحصول على تصاريح إقامة. وإذا كان هذا هو دورك كان عليك أن تتأكد من وضع اللمسات النهائية على الترتيبات.
- عليك ألا تبدي أي علامات اشمئزاز أو نفور عندما يسرد الشاهد-الضحية ما حدث له.
- إذا حددت مسألة لها علاقة بالوصم في حالة معينة تتصل بضحية ما، عليك أن تبلغ بها متخذي القرارات الآخرين، ومنهم، على سبيل المثال، أولئك الذين قد يتخذون قرارات بشأن وضعية الهجرة.
- ينبغي أن تراعي أيضا خوف الضحية من التواجد في مكان ما بحضور المتجرين. وإذا كان ذلك منطبقا في ولايتك كان عليك أن تتأكد من عدم إفساح أي فرصة أمام المدعى عليه لتخويف الضحية بأي شكل من الأشكال.

تقييم ذاتي



صف بإيجاز دور كل واحد من ممارسي العدالة الجنائية التاليين في مجال حماية الضحايا-الشهود ومساعدتهم

(أ) المحقق

(ب) المدعي العام

(ج) القاضي.

موجز

- حماية الشهود هي أي شكل من أشكال الحماية الجسدية التي تقدم إلى شاهد أو مُبلغ أو أي متعاون مع العدالة الجنائية.
- تقضي المادتان ٢٤ و ٢٥ من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة بأن تتخذ كل دولة طرف تدابير ملائمة لتوفير الحماية لضحايا الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، خصوصاً في حالات تعرضهم للتهديد بالانتقام أو للترهيب أو غيرهما.
- لحماية الشهود نهج ذو مسار مزدوج في تأمين سلامة الشاهد الجسدية وضمان تعاون الضحايا في عملية العدالة الجنائية بأقصى قدر ممكن.
- تختلف تدابير وإجراءات الحماية من ولاية قضائية إلى أخرى، فلدى البعض طريقة رسمية إدارية أو قضائية في إضفاء صفة الضحية على الشخص قبل قبوله في برنامج الحماية، فيما يعتبر البعض الآخر أي ضحية من ضحايا الجرائم الخطيرة يتعاون مع التحقيقات شاهداً يستحق أن يُقبل في البرنامج.
- تشكل أسباب واحتياجات حماية الضحايا-الشهود عملية ديناميكية ومستمرة. وهي تشمل ما يلي:
 - تقييم الظروف السائدة؛
 - الاتصال المستمر بالضحية؛
 - وجوب أن يستند القرار إلى حالة تقييم المخاطر ووجوب أن تكون الحماية متناسبة مع مستوى المخاطر الذي تم تقييمه.
- رغم أن تطبيق برامج الحماية الكاملة للشهود نادر جداً في قضايا الاتجار بالأشخاص، لا ينبغي استبعاد هذه الإمكانية.
- فيما يلي بعض المعايير العامة التي تستخدم في قبول شاهد معين في برنامج الحماية الكاملة للشهود:
 - يجب أن تكون شهادة الشاهد المحمي متعلقة بجريمة خطيرة.
 - يجب أن تؤدي شهادة الشاهد المحمي إلى تجريم مجرم ذي مستوى رفيع داخل شبكة الجماعة الإجرامية.
 - يجب أن تكون شهادة الشاهد المحمي لا غنى عنها لنجاح الملاحقة القضائية.
 - يجب أن يكون مستوى الخطر الذي يتعرّض له الشاهد المحمي عندما يقرّر التعاون في الإجراءات القضائية سهل الإثبات ويبرّر الحاجة إلى اتخاذ تدابير الحماية الكاملة للشاهد.
 - يجب أن يكون الشاهد المحمي على استعداد للانضمام إلى البرنامج، والامتثال لأية تعليمات صادرة عن موظفي الحماية.

المرفق ألف

هذا مثال على مذكرة تفاهم تم استخدامها بنجاح في ألمانيا لعدة سنوات.

يحدّد البروتوكول أولاً تفاهما أساسيا بين الطرفين بشأن ما يلي.

- كفاءة فعالية الملاحقة القضائية لمجرمي الاتجار واضطلاع الضحايا الشهود بدور رئيسي في هذه العملية.
- وجوب اعتراف جميع الأطراف بالصدمة الناجمة عن الجريمة وإجراءات نظام العدالة الجنائية.
- وجوب أن يتلقّى الضحايا معاملة كريمة.
- حقيقة أن الضحايا المتعاونين في قضايا الاتجار يتعرضون لخطر دائم.
- تحسين الرعاية والمشورة المقدمتين للضحايا يؤدي إلى تحسين نوعية الأدلة التي يقدمونها.
- في حالة توفر أي دليل على وجود خطر ملموس على ضحية/شاهد من أصل أجنبي إذا عاد إلى وطنه، يجب أن يُمنح إذنا استثنائيا بالبقاء في البلد المعني.
- جميع التدابير المتخذة في إطار برامج حماية الشهود يجب أن تتم بالتراضي.

ثم يحدّد البروتوكول التدابير التي يتعين اتخاذها.

ثم يحدد الاتفاق التدابير التي يتعين على الجانبين اتخاذها:

إنفاذ القوانين

- يجب أن يبلغ المحققون الضحية بتوافر خدمات الدعم.
- بمجرد أن يوافق الضحية على تقديم شهادته، يقوم المحقق بالاتصال بوكالة دعم الضحايا.
- يكفل المحقق عدم إفشاء أي معلومات يمكن أن تعرّف بهوية الشاهد.
- وكالة إنفاذ القانون مسؤولة عن تدابير الحماية قبل وأثناء وبعد كل نشاط يرتبط بإجراءات العدالة الجنائية، مثل المعاينات التي تجريها المحكمة للموقع، والمقابلات، وحضور عرض المشتبه فيهم لأغراض التعرف على مرتكب الجريمة، وجلسات الاستماع التمهيدية والكاملة، حتى وقت إعادة الضحية إلى الملجأ.
- يسمح محقق الشرطة بحضور مستشار مدرّب في كل نشاط من هذه الأنشطة، شريطة أن تتوفر هذه الخدمات وأن يوافق الضحية على وجود مثل هذا المستشار.
- تسدي الشرطة مشورة أمنية بشأن حماية الضحايا إلى المستشارين والموظفين العاملين في وكالة دعم الضحايا.

وكالات دعم الضحايا

- بيت موظفو الدعم، بالتشاور مع وكالة إنفاذ القانون، بشأن السكن الملائم للضحية ويضعون الترتيبات اللازمة لذلك.

- تقدّم وكالة الدعم الرعاية النفسية-الاجتماعية إلى الضحية وتتخذ الترتيبات اللازمة لتقديم الرعاية الطبية الجسدية والجنسية والنفسية.
- يبلغ المستشارون القانونيون الضحايا بالمرفق الذي يتزوّدون فيه بإحاطات شفوية وخطية من متخصص في قضايا الاتجار إذا رغبوا في ذلك، ويشرع المستشار بإجراء اتصالات مع رئيس وحدة الشرطة المعنية بمكافحة الاتجار إذا طلب الضحية ذلك.
- يحضر المستشارون القانونيون و/أو النفسيون مقابلة الشهود.
- يقدم المستشارون الدعم القانوني والنفسي للشاهد خلال جميع الأنشطة المتصلة بإجراءات العدالة الجنائية.
- تقدم وكالات دعم الضحايا تدابير الدعم لمساعدة الضحايا-الشهود على الاندماج من جديد في المجتمع.

ثم يبين البروتوكول المشورة الأمنية اللازمة للضحايا - الشهود

- كما يضطلع الضحايا-الشهود بدور رئيسي في ضمان سلامتهم وينبغي إعطاؤهم توجيهات واضحة بشأن القضايا المبينة أدناه.
- كتدبير حماية ذاتية للمحقق، ينبغي وضع سجل كلما قُدمت مشورة إلى ضحية-شاهد، يتضمن التفاصيل الدقيقة للمشورة وهوية الضابط الذي قَدّمها وتاريخ ووقت تقديمها.
- ينبغي أن يقوم الموظف الذي أنشأ السجل بتوقيعه وتدوين وقت وتاريخ تقديم المشورة على أن يصادق على ذلك الموظف المشرف.

المسؤولية الشخصية

أيا كان شكل التدابير الوقائية المتبعة، ينبغي تقديم المشورة إلى الضحايا والشهود حول ما يلي:

- واجبهم في احترام أي قواعد توضع كجزء من برنامج الدولة لحماية الشهود أو أي قواعد يضعها موظفو وكالات دعم الضحايا.
- تجنب الذهاب إلى المناطق التي يُحتمل أن يتجمع فيها المشتبه فيهم و/أو شركائهم أو أشخاص من خلفيات وطنية أو عرقية متشابهة.
- ضرورة توخي الحذر فيما يتعلق بالصدقات والاتصالات.
- عدم إبلاغ عناوينهم أو أرقام هواتفهم إلى أي أحد قبل استشارة محقق الشرطة و/أو موظفي وكالات دعم الضحايا.
- توخي الحذر الشديد أثناء الاتصال بعائلاتهم أو أصدقائهم، لاسيما إذا كان من شأن هذه الاتصالات أن تكشف عن مواقعهم الحالية.
- الإسراع فوراً بإبلاغ فريق التحقيق و/أو وكالة دعم الضحايا عن أي أحداث مشبوهة.

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, PO Box 500, 1400 Vienna, Austria
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, www.unodc.org